

نوعية المؤسسات آلية لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر

The quality of institutions is a mechanism for improving the climate of foreign direct investment The case of Algeria

عثماني ميرة¹، خبابة عبد الله²¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة، mira.athmani@univ-msila.dz² جامعة محمد بوضياف المسيلة، abdallah.khababa@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2019/06/14

تاريخ القبول: 2019/05/26

تاريخ الاستلام: 2018/07/03

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إظهار أهمية نوعية المؤسسات في تهيئة المناخ المناسب لقدم المستثمر الأجنبي للجزائر، حيث ينتظم البحث في جانبين: جانب نظري تم من خلاله رصد لمختلف الأدبيات الاقتصادية التي تناولت تحليل أثر مختلف الإصلاحات المؤسسية على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي. مع التركيز على الميكانيزمات التي يمكن من خلالها مساهمة نوعية المؤسسات في تحسين مناخ الاستثمار. وتناول الجانب التطبيقي التحليل مكانة الجزائر في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة البيئة المؤسسية حيث أظهرت الدراسة أن بنيتها المؤسسية لم تصل بعد إلى المستويات والمعايير المرجوة مقارنة مع بعض الدول خاصة دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط مما كان له أثر سلبي على مناخ الاستثمار.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ مناخ الاستثمار؛ نوعية المؤسسات؛ الاقتصاد المؤسسي.

تصنيف JEL: E02, E62, O43

Abstract:

The study aims to demonstrate the importance of the quality of institutions in creating the appropriate atmosphere for the arrival of the foreign investor to Algeria. it consists of tow parts : atheoretical part wich reviewed the various economic theories that dealt withe analyzing the impact of institutional reforms on improving the foreing investment climate, with a focus on demonstrating the mechanisms through wich the qulity of institutions can significantly contribute in improving the investment climate.

The empicial part analyzed Algeria's position in the various indicators that measure the quality of the institutional environement, in wiche the study showed that its institutional structure has not yet reached the desired levels and standareds comperd to some countries, such as the countries of the North Africa and the Middel East in particular, wich has had a negative impact on the investment climate.

Keywords: Foreign Direct Investment; Quality of Institution; Institutional Economy; Economic Freedom; Governance; Investment Climate.

Jel Classification Codes: E02, E62, O43

Résumé :

L'étude vise à démontrer l'importance de la qualité des institutions pour créer le climat propice à l'arrivée de l'investisseur étranger en Algérie. Il consiste en deux parties: une partie théorique qui passe en revue les différentes théories économiques qui traitent de l'impact des réformes institutionnelles sur l'amélioration du climat des investissement, en mettant l'accent sur la démonstration des mécanismes par lesquels la qualité des institution peut contribuer de manière significative à l'amélioration de le climat d'investissement.

La partie empirique a analysé la position de l'Algérie dans les différent indicateurs de mesure de la qualité de l'environnement institutionnel, dans lesquels l'étude a montré que sa structure institutionnelle n'a pas encore atteint les niveaux souhaités et qu'elle est standardisée par rapport à certains pays, tels que les pays d'Afrique du Nord. et le Middel East en particulier, qui a eu impact néatif sur le climat des investissements.

Mots-Clés: Investissement direct étranger, Climat d'investissement, Qualité des institution, Economie institutionnelle.

Codes de classification de JEL: E02, E62, O43

1. مقدمة:

تصاعد اهتمام الجزائر بقضية جذب الاستثمارات الأجنبية وخصوصا المباشرة , وهذا بعد أن كانت تأخذ موقفا حذرا منها , بعدما تأكد لها أهميتها ودورها في تمويل خطط التنمية واستدامتها حيث يتجاوز دورها سد العجز في الحساب الجاري أو تلبية الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري مع دول العالم، وتحسين قدرتها على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية .

محاولتا منها لتهيئة بيئة ملائمة لاستقطاب الاستثمار الاجنبي , لجأت الحكومة إلى تبني جملة من الإصلاحات لتحسين مناخها الاستثماري. ومن بين هذه الإصلاحات عملها على تحسين نوعية المؤسسات حيث تأكد من تجارب سابقة لبعض من دول العالم أن النوعية الجيدة للمؤسسات في البلد المضيف تعطي الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار, حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح القوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة, بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلا لعوائق نظامية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية. لكن ورغم كل الجهود الإصلاحية والإمكانات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر فإن نصيبها من هذه الاستثمارات يبقى متواضعا نسبة إلى الدول المجاورة التي تتمتع تقريبا بإمكانات متشابهة بتلك الموجودة في الجزائر.

مما سبق نحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

هل تقف نوعية المؤسسات وراء تواضع حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

ويمكن تجزئته هذا التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي ميكانزمات تأثير المؤسسات على مناخ الاستثمار؟
- ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ماهي مكانة الجزائر في المؤشرات التي تقيس جودة البيئة المؤسسية؟

- فرضيات الدراسة : نحاول اختبار الفرضيات الآتية :

- إن نوعية المؤسسات الجيدة المتوفرة في البلد تعطي الثقة للمستثمر عند عملية تقييمه للبلد المستهدف بالاستثمار
- يعاني مناخ الاستثمار من جملة من المعوقات التي تقف وراء تضائل حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية , وتعتبر البيئة المؤسسية احد أهم هذه المعوقات.
- تنظر الهيئات الدولية التي -تعنى بإصدار مؤشرات مناخ الاستثمار- نظرة سلبية للبيئة المؤسسية في الجزائر.

-أهمية الدراسة : أن البيئة المؤسسية أصبحت على درجة عالية من التعقيد والديناميكية مما لها اثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ودورها البارز في إعطاء صورة واضحة لمدى جاذبية دولة معينة, لأن المنطقة الجغرافية للدولة هي مسرح هذه العملية التي يجب أن تكون بيتها المؤسسية ملائمة باعتبارها المسؤولة عن تقديم فرص النجاح أو الفشل وتحدد سلوك واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات على قراراتها الاستثمارية , بحيث لا يمكن لمتخذي القرار وأصحاب المشروعات تجاهلها , وبالتالي العمل على تحسين نوعية المؤسسات وصولا إلى تحقيق بيئة مؤسسية جاذبة تساهم في استقطاب اكبر للاستثمارات الأجنبية. يعد من بين أهم التحديات التي تواجه الجزائر من اجل استرجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

- هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على محدد مهم من محددات مناخ الاستثمار الأجنبي ألا وهو "نوعية المؤسسات" السائدة في البلد إذ تشير العديد من الدراسات الميدانية أن نوعية المؤسسات تعتبر المحدد الغير اقتصادي الذي لعب دور مهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي, وإظهار مدى تأثير نوعية المؤسسات على مناخ الاستثمار في الجزائر.

- "منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة سعيا لتحقيق أهدافها على منهجين أولهما المنهج الوصفي لدراسة متغير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل العوامل المؤثرة فيه, ومتغير البيئة المؤسسية ومختلف المؤشرات التي تقيس كفاءتها , وثانيهما المنهج الاستنباطي بهدف استنتاج الأثر الذي يمكن أن تتركه الإصلاحات المؤسسية على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- خطة الدراسة : للإحاطة بكافة جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذا البحث للمحاور التالية :

- المؤسسات إطار نظري ومفاهيم أساسية
- الاستثمار الأجنبي المباشر ودور العوامل المؤسسية في استقطابه
- واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

2- المؤسسات إطار نظري ومفاهيم أساسية :

إن من الأسباب التي أدت إلى الاهتمام الباحثين بدراسة الاقتصاد المؤسسي اكتشاف أن هناك بعض العوامل الأخرى غير العوامل الاقتصادية التقليدية قد تفسر أسباب النمو والاختلاف في معدلات النمو بين البلدان، وهذا ما دفع الاقتصاديين للتوجه نحو مزيد من التعمق في دراسة المتغيرات المؤسسية ومحاولة تقديم تبرير علمي للفارق في النمو، والذي لم يتم تفسيره اقتصاديا . وأجمعت هذه الدراسات على أهمية الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات في إحداث الفارق في النمو بين البلدان (ناجي، 2009، صفحة 7)، بعد الجدل القائم حول الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء اختلاف درجات النمو بين البلدان ظهرت أربع وجهات نظريئية حاولت تفسير محددات التنمية والنمو :

- ترى الأولى أن الجغرافيا والمناخ والموارد الطبيعية تلعب الدور المهم والمحوري في النمو والتنمية ;
- تركز الثانية على دور السياسات والتطور التكنولوجي في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية إذ تقدم "Paul Romer" وآخرون بربط النمو الاقتصادي بالتطور التكنولوجي، إلا أن هذه الأطروحات تميزت بطرحها النظري المجرد لأنها اقتصر على البحث في علاقات الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية مثل رأس المال البشري والمادي و إختلالات السعر ولم تركز على العوامل والمتغيرات الاجتماعية والثقافية في تفسيرها لتطور مستويات النمو ;
- وتركز الثالثة على دور التجارة الدولية والتكامل والمشاركة في الاقتصاد العالمي كمحرك لزيادة الإنتاجية والنمو ;
- في حين تركز الرابعة على المؤسسات ودورها الحيوي في التنمية الاقتصادية وخصوصا ما تعلق منها بحقوق الملكية وسيادة القانون، حيث أكدت تقارير ودراسات عديدة أن إخفاقات التنمية هي نتيجة للإخفاقات المؤسسية أكثر مما هي نتيجة لنقص في الموارد أو في السياسات، فتقارير البنك الدولي تشير إلى أن المؤسسات تعتبر عامل مهم في إستراتيجية التنمية.

1.2 مفهوم نوعية المؤسسات

1- تعريف المؤسسات: من الضروري التفرقة بين مصطلح المؤسسات (Institutions) والمنظمات (Organizations) حيث شبه بعض الاقتصاديين المجتمع باللعبة واعتبر المؤسسات (Institutions) قواعد اللعبة، والمنظمات (Organizations) اللاعبين. والمنظمات هنا هي أي مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا معيناً بهدف تعظيم منفعة معينة، فعلى سبيل المثال: هي الشركات التي تسعى إلى تعظيم الربح، أو هي أيضا أحزاب سياسية تسعى إلى الفوز في الانتخابات، أو هي جهة ما تسعى للحصول على حقوق لأعضائها.

وأما التعاريف المعطاة للمؤسسات (Institutions) فهي متعددة لا يمكن حصرها في تعريف واحد متفق عليه، لكن أغلب الباحثين الذين تناولوا فكر الاقتصاد المؤسسي يجمعون أن تعريف نورث "Douglass North" للمؤسسات يتميز بنوع من الدقة والشمولية حيث يعرفها على أنها "قواعد اللعبة في المجتمع"، بمعنى أنها تلك القيود التي يتعارف عليها المجتمع لتحكم العلاقات التبادلية بين البشر. والمؤسسات هي مجموعة القواعد الرسمية والقوانين والتنظيمات وما إليها، والغير الرسمية والتقاليد والأعراف والعادات التي تحكم سلوك الإنسان وطريقة تفاعله مع الآخرين داخل المجتمع (North, 1991, p. 3)

ب- مفهوم نوعية المؤسسات : يقصد بنوعية المؤسسات الجودة المؤسسية، وهي المؤسسات ذات النوعية الجيدة والفعالة أو القوية، التي تمثل حجر الزاوية في تحقيق التنمية على المدى الطويل قياسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ أثبتت دراسة لصندوق النقد الدولي أن اختلاف مداخل الأفراد حول العالم ترتبط بشكل وثيق باختلاف نوعية المؤسسات (Edison, 2003, p. 35)

ومن مميزات المؤسسات ذات النوعية الجيدة تحقيق ما يلي :

- حماية حقوق الملكية وحقوق التعاقد بحيث يصبح لدى تشكيلة متنوعة من الأفراد حافزا للاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية. فبالنسبة لنورث North وامبارك Umbeck يتم تحقيق النوعية الجيدة للمؤسسات عندما تكون الحقوق محددة ومنفذة بشكل جيد في جميع الظروف. (Silvio Borner, 2004, p. 36)
- إدارة الصراعات : من خلال وجود قيود على أعمال النخبة، والسياسيين وغيرهم من الجماعات القوية بحيث لا يستطيع هؤلاء الناس انتزاع دخول واستثمارات الآخرين أو خلق ميدان غير متكافئ للتكاليف المتنوعة ;
- الحفاظ على القانون والنظام ;
- محاذات الحوافز الاقتصادية مع التكاليف والمنافع الاجتماعية.

2.2 أنواع المؤسسات : حسب داني رودريك يوجد أربع أنواع من المؤسسات (Rodrik, 1999, pp. 8-9).

- **مؤسسات حقوق الملكية والعقود** : أغلبية الأعمال الحديثة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي ركزت على أهمية مجموعة معينة من المؤسسات، على وجه التحديد تلك التي تحمي حقوق الملكية وتضمن تنفيذ العقود وتسمى بالمؤسسات الخالقة للسوق وفي غيابها الأسواق إما غير موجودة أو أداؤها سيئ للغاية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حقوق الملكية تتعدى الموافقة على تمرير قانون خاص بهذه الملكية. فالتشريع بحد ذاته ليس ضروريا وليس كافيا لضمان حقوق الرقابة كما أن حقوق الملكية يجب ألا تكون مطلقة بل يجب أن تتحدد من قبل كل مجتمع بحيث تحدد الملكية المسموح بها، والقيود الواجب الالتزام بها.
- **مؤسسات تنظيم السوق** : تفشل الأسواق عندما يمارس المشاركون أعمالا ضد التنافسية والقائمة على الخداع، كما تفشل الأسواق عندما لا تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الخارجية والتطورات التكنولوجية ، وتفشل أيضا عندما لا تتوفر المعلومات الملائمة وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات الخطأ. لذلك لا بد من مؤسسات تنظم السوق وتعمل على التنسيق ما بين القطاع العام والخاص والأنظمة التحذيرية المبكرة ضد الأزمات. تشمل هذه المؤسسات على سبيل المثال الهيئات التنظيمية في الاتصالات، النقل والخدمات المالية.

- **مؤسسات استقرار السوق** : على وجه التحديد، هي تلك التي تضمن تضخم منخفض، تقليل تقلب الاقتصاد الكلي، وتجنب الأزمات المالية ، والأمثلة تشمل البنوك المركزية، أنظمة سعر الصرف، والقواعد المالية والضريبية. مع الإشارة الى ضرورة استقلالية البنوك المركزية (الكواز، 2009، صفحة 25)

- **مؤسسات اللزمة للضمان الاجتماعي** : شهد القرن العشرين تسارعا ملحوظا في أهمية برامج الضمان الاجتماعي العامة في البلدان المتطورة المعتمدة على آلية الأسواق، حيث تنبع أهمية التأمين الاجتماعي من كونه يضيء الشرعية على اقتصاد السوق، حيث يضمن اتساق هذا الاقتصاد مع التماسك الاجتماعي ، والحد من عدم الاستقرار والصراع الاجتماعي.

- إذا وبناء على ما سبق من قول فيمكن من جانبنا تعريف المؤسسات على أنها الهيئات التي تقوم بحماية حقوق الملكية وضمان العدالة في تطبيق القوانين والتنظيمات وتساهم في الحد من انتشار الفساد وضمان الحقوق السياسية وتخفيف تكاليف المعاملات. ويتوقف نجاحها على المحيط الذي تعمل فيه، والذي يحدد شروط تحقيق الفعالية، فهي تضمن تحقيق التوازن بين عناصر النظام، فالقواعد التي تضعها المؤسسات تتم ضمن متغيرات داخلية في إطار التطور الاقتصادي.

- 3.2 مؤشرات تقييم جودة الإطار المؤسسي : يمكن تقييم جودة الإطار المؤسسي من خلال أهم المؤشرات المؤسسية المعتمدة على المستوى الدولي. حيث كثيرا ما تستخدم مجموعتين من المؤشرات المؤسسية : مؤشر الحرية الاقتصادية ، ومؤشرات الحوكمة للبنك الدولي، هاتين المجموعتين من المؤشرات تقدم فكرة عن نوعية المؤسسات في الاقتصاد. بالإضافة إلى مؤشر بيئة أداء الأعمال

- **مؤشر الحرية الاقتصادية** : يصدر هذا المؤشر سنويا عن معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" منذ عام 1995 يساهم هذا المؤشر في إعطاء نظرة واضحة لصانعي القرار ورجال الأعمال والمستثمرين بوضع الدولة المستهدفة بالحرية الاقتصادية .

يضم الرقم القياسي للحرية الاقتصادية عشرة مؤشرات فرعية مقيمة من (0-100) حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر كل ما دل ذلك على ان البلد يتمتع بحرية اقتصادية اكبر.

-مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي : طور دانييل كوفمان هو وفريقه العامل في البنك الدولي ست مؤشرات لقياس الحوكمة الجيدة , انطلاقا من مبدأ مفاده أن نوعية المؤسسات هي نتاج الحكم الراشد في البلد, وتنبع أهمية هذه المؤشرات في أنها تغطي أكثر من 200 بلد وإقليم, ويقيس ستة أبعاد للحكم ابتداء من عام 1996 وهي " الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب, وفعالية الحكومة, والجودة التنظيمية, وسيادة القانون, ومكافحة الفساد ". إن هذه المؤشرات مقيمة من 2.5 إلى 2.5 , حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل هذا على أن البلد يتميز بنوعية جيدة للمؤسسات.

- مؤشر بيئة أداء الأعمال: هو عبارة عن تقارير لقياس كفاءة بيئة الأعمال يشمل مجال الدراسة أكثر من 190 دولة يتم فيه تحليل مختلف الخطوات التي على المستثمر مواجهتها في مباشرته اليومية للعمل, وهو ما يطلق عليه تكلفة المعاملات, وتنبع أهمية تلك التقارير من النتائج الايجابية العملية وفقا لدراسات صادرة عن البنك الدولي التي تحققت للعديد من الدول التي نفذت إصلاحات في هذا المجال. (ضمان الاستثمار, 2010) وأبرزها أن الدول التي انتهجت إصلاحات شملت جميع مؤشرات التقرير حققت تحسن في أداء المؤسسات الحكومية ولاسيما المتعلقة ببيئة الأعمال.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر ودور العوامل المؤسسية في استقطابه

غني عن البيان أهمية الاستثمارات الأجنبية ودورها في تمويل خطط التنمية للبلدان, فبعد أن كانت الدول تتخذ موقفا حذرا منها ضنا منها انها تعتبر شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدولة , صارت هذه الدول في حد ذاتها تسعى إلى استقطاب المزيد من هذه الاستثمارات وهذا بعدما تأكدت زيادة أهمية الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العالمي , حيث أصبحت أول مصدر من مصادر رؤوس الأموال الخاصة بالنسبة للدول النامية, نظرا لبعض المزايا التي تتوفر في هذا المصدر مقارنة بالمصادر الأخرى حيث أن الاستثمارات الأجنبية تعتبر غير منشئة للمديونية ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض, بالإضافة إلى ذلك فان الاستثمارات الأجنبية غير خاضعة للمشروطية التي ترتبط بالمساعدات الرسمية .

1.3 مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهم محدداته

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر : تعددت التعاريف التي أطلقت على الاستثمار الأجنبي بتعدد وجهات نظر الجهات المصدرة لهذه التعاريف :

- فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر "على انه السماح للمستثمرين من خارج الدولة بتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة , أي تأسيس شركات, أو الدخول كشركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة" (عوض, 2004, صفحة 169)

- ويعرفه صندوق النقد الدولي "بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على منفعة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر, بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة " ويكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة في البلد المضيف تساوي أو تفوق 10 % من القوة التصويتية. (سولفيان, 2004, صفحة 16)

مما سبق من تعريف يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بخاصيتين أساسيتين وهما:

- تدفق رأس المال بين دولتين أو أكثر: أي انتقال رأس المال من دولة إلى أخرى سواء كان هذا الرأسمال في شكل نقدي أو في شكل عنقول و المتمثل في الأدوات المادية المنقولة الضرورية بني لمعملية الانتاج.
- الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع: حيث تتحقق من خلال ملكيته الكلية (المطلقة) للمشروع او نظرا للأهمية النسبية للجزء المملوك من طرف المستثمر الأجنبي للمشروع و الذي يشترط البعض أن لا يقل عن 10% كحد أدنى و إلا صار الاستثمار الأجنبي غير مباشر..

ب- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من العوامل هي التي تحدد اختياره لدولة دون أخرى، هذه العوامل هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي متى ما توفرت في دولة ما كانت لها الأفضلية في استقطاب اكبر رصيد منه. أوضحت النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية ، التي تستهدف قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أن بعض العوامل تلعب دورا أساسيا ومؤثرا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبعضها يمكن اعتباره من العوامل المساعدة والثانوية في جلب الاستثمارات، في حين يشكل بعضها عائقا لبعث المشاريع الاستثمارية خاصة إذا لم يكن هناك الحافز والمزايا التي تجعل المستثمر الأجنبي يفكر في إقامتها.

أدركت العديد من الدول أن بعض هذه العوامل مهم وكافي في جلب الاستثمارات مما جعلها تبذل جهدا كبيرا في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من اجل خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب-1- المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي

تمثل هذه الشروط الظروف الأولية للاستثمار الواجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن بدونها انتظار قدوم المستثمرين وطينين كانوا أم أجانب

- الاستقرار السياسي : إن الاستقرار السياسي وعدم وجود اضطرابات داخل الدولة هما من أهم العوامل التي تجذب المستثمر، وكذلك القوانين الاقتصادية التي تضمن له استرداد أمواله وأرباحه دون عناء، إلا أن ذلك لا يعني أن المستثمر لا يستثمر في الدول غير المستقرة سياسيا، فهو يقدم على ذلك إذا كان الربح كبيرا ومجزيا بصورة غير اعتيادية. (Abou-khalef, 2007, pp. 610-614)

- الاستقرار الاقتصادي : يعتمد الاستقرار الاقتصادي على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي لأي بلد والتي تتمثل أساسا في معدلات التضخم، أسعار الصرف، وأسعار الفائدة . فمعدلات التضخم المرتفعة مثلا تعد مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية. كما يمثل عجز الموازنة احد المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار، ويكون الاقتصاد في حالة مستقرة عندما يستطيع تمويل العجز بدون توليد ضغوط تضخمية، وانخفاض العجز هو مؤشر على استقرار الاقتصاد. أما بالنسبة لأسعار الصرف ، فاستقرار أسعار صرف العملة المحلية يشكل احد أهم العوامل المشجعة على الاستثمار، وعدم ثبات وتدهور سعر الصرف يعد احد العوامل المعوقة للاستثمار وباعتبار أن إدارة العجز الخارجي والمتمثل أساسا في العجز الجاري في ميزان المدفوعات يعتمد اعتمادا حرجا على سعر الصرف.

ب-2- المحددات التكميلية للاستثمار الاجنبي المباشر :

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تسمح وتمكن البلد من إمكانية اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي تجمع هذه الشروط في أربعة عناصر هي : (Byung-Hwalee, 2002, p. 08)

- حجم السوق ومعدل نموه : إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار، أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيرا - كشرط أساسي - إنما يجب أن يكون السوق ديناميكيا. كما يعبر عنه بالقدرة الشرائية (louis, 1996).

- توفر الموارد البشرية المؤهلة : ينظر المستثمرون إلى نوعية تعليم العمال في البلد المضيف نظرا لأنه من السهل تدريب العمال الذين يحظون بمستوى تعليمي جيد بل ويمكن لهؤلآئي الوصول إلى ذروة إنتاجهم في وقت اقل، ويعد معدل غياب العمال عاملا آخر عند النظر في إنتاجيتهم، فتكاليف اليد العاملة وإنتاجيتها يشكلان عنصرين أساسيين في تحديد تنافسية البلد في مجال اليد العاملة (سولفيان، 2004، صفحة 26)

- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال (كالهاتف ، الأنترنت....) والمواصلات(البرية، الجوية البحرية، السكك الحديدية).

- توفر نسيج من الشركات المحلية الناجحة : يعتبر توفر شبكة من الشركات الصغيرة والمتوسطة أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث يفتح توفر هذه الشبكة من الشركات المحلية الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنوي. (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة، 2005)

ب-3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأدبيات التجريبية

تتوفر العديد من الأدبيات التجريبية التي تكشف أن هناك أنواع مختلفة من الدوافع والعوامل التي تؤثر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص ، وبناء على اختلافها يمكن تجميعها على أساس مجموعتين رئيسيتين تتمثل الأولى في عوامل النظام الاقتصادي وتشمل المجموعة الثانية عوامل النظام المؤسسي ، بحيث يمكن تلخيص مجموعة الدراسات والأبحاث في الجدول التالي:

الجدول رقم(01) الدراسات المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

النتائج	المحددات	السنة	الجهة
تمثل المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية	متغيرات الاقتصاد الكلي مثل حجم السوق-الضرائب- التضخم- نظام سعر الصرف - الإصلاحات الاقتصادية- وتحرير التجارة الخارجية- الموارد الطبيعية- التعقيدات الإدارية	2001	Garibaldi ,Pietro
تساهم في ارتفاع التكاليف الإدارية والتقليص من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	الفساد- الحوكمة السيئة	2002	Morisset et Lumenga Neso
عوامل تشكل درجة من الأهمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	درجة الانفتاح الاقتصادي- البنية التحتية- العائد على الاستثمار	2002	Asiedu
عوامل تشكل ركيزة أساسية لتشجيع أو خفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطين الشركات متعددة الجنسية	حجم السوق المحلية-المسافة وتكاليف النقل- الحوافز الضريبية-مناخ بيئة الأعمال-درجة الانفتاح الاقتصادي للبلد المضيف	2002	Levasseur
يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستقرار السياسي-حجم السكان-ومستوى التصنيع وتلقي المساعدات الدولية- الاستهلاك العام في الناتج المحلي الإجمالي	2004	A.F Mkenda et B.K.Mkenda
عوامل تساهم في عرقلة تشجيع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الدول المضيفة. والذي يؤدي الى تقليص حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	حجم الخدمات العمومية- عدم الاستقرار السياسي – الفساد-نوعية النظام القضائي	2007	Stein et Daude

المصدر :بلقاسم امحمد , نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر, أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة وهران, 2013/2012 , ص125

2.3 آليات تأثير المؤسسات على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر :

نظرا لان الاستثمار نشاط مرتبط بالمستقبل , فان الغموض وعدم اليقين يجعل قرارات الاستثمار تأخذ نوع من الحذر , لذا فان الوصول إلى تحقيق مؤسسات ذات نوعية جيدة يساهم في إتاحة الفرص والحوافز والتقليل من القيود والعراقيل وتخفيض التكاليف غير المبررة وجعل الدولة تتميز بجاذبية كبيرة لاستقطاب اكبر حجم من الاستثمارات وخاصة الأجنبية منها والتي تتأثر بثلاث أبعاد أساسية في الدولة المضيفة والمتمثلة في :

- الإطار العام لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر
- محيط ممارسة الأعمال
- المتغيرات الاقتصادية،

وهذا ما يظهر بطريقة واضحة وجود علاقة بين نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لان الكفاءة الاقتصادية لدولة ما تخضع أساسا للبيئة المؤسسية حيث يمكن أن تؤثر جودة المؤسسات على مناخ الاستثمار من خلال عدة قنوات مباشرة وغير مباشرة.

أولا - القنوات المباشرة: حيث تؤثر الأوضاع المؤسسية والتنظيمية بصورة مباشرة واضحة على مناخ الاستثمار، ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريته وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية، ومجمل السياسات النقدية والمالية.

كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين و أساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة، بالإضافة إلى التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق نظامية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية. ومن هذا المنطلق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار، وهو ما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنمية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016، صفحة 47)

ويمكن من خلال المؤشرات التي تقيس جودة البيئة المؤسسية إيضاح الأثر الذي تركه هذه الأخيرة على مناخ الاستثمار، حيث نركز على كل من المؤشرات التالية: الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، نوعية الأطر التنظيمية، الاستقرار السياسي.

- **الحرية الاقتصادية ومناخ الاستثمار:** وجدت العديد من الدراسات أن هناك علاقة ايجابية بين الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، منها دراسة (Sancher-Robles, 2002) التي أجريت على عينة من دول أمريكا اللاتينية، وقد توصلت الدراسة إلى انه كلما كان مستوى الحرية الاقتصادية أعلى كلما أدى ذلك إلى زيادة جاذبية البلد المضيف للمستثمرين المحتملين. وكذلك دراسة Rahim سنة 2007 (Rahim, 2007) التي ركزت على سبع دول من شرق آسيا، ووجدت أن الحرية الاقتصادية محدد مهم وقوي لتهيئة المناخ لحدوث المستثمر الأجنبي.

- **حقوق الملكية ومناخ الاستثمار:** فيما يخص هذا العنصر فقد أعلن كل من "Golberman and shapiro" سنة 2003 بان حماية أصول القطاع الخاص من الاستيلاء الاستبدادي المباشر وغير المباشر يشجع خفض تكلفة استثمارات الشركات الأجنبية، فالحماية ضرورية للشركات من اجل متابعة الاستثمارات الجديدة والتأكد من أنها ستحقق لهم أرباحا وهذا ما توصلت إليه كذلك دراسة (Alexander, 2014, pp. 20-31) التي أجراها لإثبات العلاقة بين سيادة القانون المتمثلة في العقود وحماية حقوق الملكية، حقوق السلامة الجسدية، مكافحة الفساد، استقلال القضاء، وحماية حقوق العمال. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بان عنصر حماية حقوق الملكية محفز مهم للاستثمار في هذه الدول

- **نوعية الأطر التنظيمية ومناخ الاستثمار:** يؤكد هذا العنصر على جودة المناخ الاستثماري بالدولة، وهو يعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته، والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل الأساس اللازم لتفعيل العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بالدولة. وفي هذا المجال أظهرت نتائج الدراسة التي قام بها (Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg, 2006) بان التدهور في فعالية وتطبيق قوانين الاستثمار مثل (الرقابة على الأسعار، التنظيم المفرط في التجارة الخارجية، وتنظيم الأعمال) يكون له أثر سلبي على الاستثمار الداخل إلى دول الآسيان محل الدراسة وهي عوامل مهمة في شرح الاتجاه الهبوطي الأخير لتدفق الاستثمار. حيث يتطلع المستثمرون كذلك إلى القوانين واللوائح الواضحة والهيئات الإدارية الفعالة لتطبيق التشريعات، لكن في كثير من البلدان فان المشاكل تنشأ عندما تكون القوانين مفرطة تعد وتنفذ بطرق تعسفية، والأعراف الغير فعالة التي تميل إلى زيادة تكلفة الدخول والحد من المنافسة.

وفي دراسة قام بها برافين جدهاف سنة 2010 عمل على الترويج النسبي بين دور العوامل الاقتصادية والعوامل المؤسسية في التأثير على جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في دراسة أجراها على مجموعة دول البريكس سنة 2009-2000 وكانت نتائج الدراسة: أن حجم السوق هو المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى هذه المنطقة، كما تشير أيضا إلى أن الانفتاح التجاري، وتوافر الموارد الطبيعية، والعوامل المؤسسية كإسيادة القانون، والمساءلة، والمحاسبة، ذات دلالة إحصائية في تفسير هذه التدفقات.

نفس النتيجة توصل إليها Cim Tintin في الدراسة التي أجراها على مجموعة بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية خلال الفترة (1996 - 2009) حيث أشارت نتائج دراسته إلى تأثير المحددات المؤسسية (الحريات الاقتصادية، وهشاشة الدولة، والحقوق السياسية، والحريات المدنية) في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: القنوات غير مباشرة: وتتمثل هذه القنوات في

- تأثير جودة المؤسسات على تقليص تكلفة الإنتاج ومنه على مناخ الاستثمار.
- دور المؤسسات في إنجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية التي تعد عاملا محدد لجاذبية الدولة للاستثمار.
- تأثير نوعية المؤسسات على تكلفة الإنتاج: إن قرار الاستثمار يتوقف بشكل كبير على الموازنة بين التكاليف والعوائد، ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر بقدر كبير على عناصر التكلفة داخل مشروعه، ولكن المشروع ليس كيانا مكتملا بذاته بل انه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها.
- إن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثيره بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية، ولكن أيضا الجانب المؤسسي، أين تظهر ضرورة وجود أسواق حقيقية وفعالة تضمن قدرا معقولا من المنافسة الشريفة ويتوافر لها انسياب معقول من المعلومات حول الأسعار والسلع وخصائصها وإمكانيات الدخول إلى النشاط الاقتصادي والخروج دون عراقيل شديدة. وهذا ما يوفره الجانب المؤسسي الذي يدعو إلى ضرورة وجود أسواق حقيقية وفعالة تضمن قدرا معقولا من المنافسة الشريفة ويتوافر لها انسياب معقول من المعلومات حول الأسعار والسلع وخصائصها، وإمكانيات الدخول إلى النشاط الاقتصادي والخروج منه دون عراقيل شديدة ووجود السماسرة والوسطاء، وبوجه خاص فان وجود سوق مالية متطورة يمثل أهمية كبيرة للتحفيز على الاستثمار، هذه السوق التي لا تنضبط إلا في وجود قواعد واضحة وهيئات رقابية قادرة وفعالة. (البلاوي، 2007، صفحة 252)

والغالب أن ترتفع تكاليف المعاملات حيث لا يسود مفهوم " دولة القانون " أو تختفي المحاسبة، إذ تغلب أشكال الفساد والمحسوبية أو غير ذلك من مظاهر الفساد، وعلى العكس فان هذه الأمور تواجه بدرجة أكبر من الجدية عند الأخذ بالشفافية والمساءلة أو بعبارة أخرى مع مزيد من الممارسة الديمقراطية. وكل هذا لا بد وان يؤثر في مدى تحقق إدارة حكم سليمة.

- دور المؤسسات في إنجاح سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي :

تشير العديد من الدراسات إلى أهمية المدخل المؤسسي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول أثناء مرحلتها الانتقالية إلى اقتصاديات السوق. وعلى هذا الأساس فان العديد من العراقيل التي تحد من عملية الانتقال تعود في أغليبيتها إلى عدم فهم أو عدم وجود منظومة مؤسسية تسند هذا الانتقال وتساعد على الأداء الجيد و الفعال للاقتصاد وتعمل على حوكمة الشركات بطريقة منسجمة و ناجعة.

و عندما تؤدي العناصر التي تكون المدخل المؤسساتي دورها الجيد في عملية الانتقال ، فسيكون لها تأثير ايجابي على مختلف النشاطات الاقتصادية . كما أن المحيط يمارس تأثيره الايجابي أو السلبي على عمل و نشاط هذه المنظومة من وجهة نظر فاعلية إدارتها.

إن سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي لم تعط كما يبدو أهمية كافية لوضع المؤسسات اللازمة لنجاح مثل هذه السياسات، حيث فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على كثير من الدول النامية مجموعة من السياسات الإصلاحية دون التأكد بان هذه الدول لديها الأطر والآليات المؤسسية ما من شأنه تنفيذ هذه السياسات بسلاسة ويسر. مما أدى إلى فشل هذه السياسات. ويمكن الاستدلال في هذا المجال بعدة حالات والتي يتبين من خلالها بان غياب أو ضعف المؤسسات اللازمة ليس من شأنه فقط عدم ضمان نجاح السياسات الإصلاحية المطلوبة بل أن ذلك من شأنه تعريض البلدان المعنية لمشاكل وأزمات حادة. ويمكن هنا ذكر حالة كوريا الجنوبية التي طلب منها فتح حساب رأس المال كشرط لعضوية منظمة التعاون والتنمية(OECD) وذلك دون أن تكون بقية التشريعات المالية الكورية مهيأة إلى مثل هذا الإجراء الأمر الذي جر البلد إلى أزمة مالية ونقدية كبيرة.

هذا ينطبق على الأزمة المالية الآسيوية في نهاية التسعينات، حيث يرجع السبب الرئيسي فيها إلى ضعف المؤسسات الكفيلة بالتعامل مع التطورات المالية والاقتصادية التي شهدتها هذه البلدان في تلك الفترة ، كما لا ننسى أيضا تجربة روسيا في مجال تخصيص مؤسسات القطاع العام وكيف أن هذه التجربة لم توفق نظرا لعدم توفر المؤسسات الكفيلة بالتعامل مع هذه الممارسات بالشكل المطلوب.

4. واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

زاد اهتمام الجزائر بموضوع استقطاب الاستثمارات الأجنبية وقد ظهر ذلك بشكل جلي بعد عشرية الثمانينات من القرن الماضي، وهذا نظرا لما يتميز به هذا المصدر عن غيره من مصادر التمويل بانه غير منشئ للمديونية كما لا تترتب عنه التزامات تعاقدية، بالإضافة إلى أسباب أخرى تكون قد دفعت أصحاب القرار إلى تشجيع هذا النوع من الاستثمار يمكن إجمالها في :

- فشل السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1962-1990
- زيادة التضخم ، وكذا إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية.
- التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلهم أكثر من 80 % من حصيله الصادرات حيث وصلت إلى 07 مليار دولار سنة 1989

إن كل الأسباب السابقة حتمت على الجزائر اللجوء إلى المؤسسات المالية لطلب إعادة جدولة هذه الديون الخارجية وبالتالي الرضوخ لمطالبها والتي من بينها تنفيذ برامج إصلاحية تمثلت في برنامجي التكيف والتعديل الهيكلي.

إن الإجراءات المفروضة على الجزائر في إطار الإصلاحات الاقتصادية، نصت صرحتا وضمنا على ضرورة تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي فملاحظة سريعة للبنود التي تضمنتها البرامج الإصلاحية المفروضة على الجزائر توضح لنا أنها تقريبا كلها تصب في بوتقة واحدة وهي محاولة استعادة الاستقرار للمؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تعتبر من أهم محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تشجيع برامج الخصخصة وإصلاح القطاع المالي التي تعد هي الأخرى ضرورية لقدم المستثمر الأجنبي.

وبالفعل فقد تمكنت الجزائر بعد خوضها لهذه الإصلاحات من استعادات التوازنات الاقتصادية الكلية لكن حصيله ما استقطبته الجزائر من هذه الاستثمارات لا يبين أن هذه الإصلاحات كان لها اثر ايجابي كبير، والسبب في ذلك يعود حسب خبراء صندوق النقد و بنك دوليين إلى غياب بيئة مؤسسية ملائمة، وهذا ما يحتم على الجزائر ضرورة تبني إصلاحات من نوع آخر تحمل بعد أكثر مؤسساتي اصطلاح على تسميتها بإصلاحات الجيل الثاني.

1.4 مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر : تتمتع الجزائر بجملة من المقومات تؤهلها نظريا لان تكون بيئة مواتية للاستثمار تتمثل في :

1-الاستقرار الاقتصادي

الجدول رقم (02) المؤشرات الكلية لسنوات (2017-2000)

المؤشر	2013-2000	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3,8	2,9	4,8	6,4	5,5
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3.7	3.8	3.7	3.3	1.5
فائض أو عجز الموازنة كنسبة من الناتج	3.7	-8.0	-15.7	-13.7	-3.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج	12.5	-4.4	-16.5	-16.5	-13.0
الدين الخارجي	16.3	1.7	1.8	2.5	2.4
الاحتياطيات الدولية (بالمليار دولار)	99.5	177.4	142.6	112.9	93

المصدر : صندوق النقد الدولي (FMI Octobre 2017)

نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية الكلية مستقرة نسبيا وتعتبر ملائمة للنشاط الاستثماري عدا عن معدل التضخم الذي عرف بعض الارتفاع والذي كان ناتج عن سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأته الدولة سنة 1998.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر وما ترتب عنها من المحفزات المالية والتشريعية والإجرائية المقدمة للمستثمر الأجنبي، تعتبر مشجعة للمستثمر الأجنبي والمحلي، بالإضافة إلى مواصلة عملية خوصصة المؤسسات العمومية، وتحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية، كلها ساعدت على توفير مناخ ملائم للمستثمر. أضف إلى ذلك تمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية نذكر منها :

- موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، وتمثل مدخل أفريقيا كما تملك ثروة من الموارد البشرية شبابية ذات كفاءات مختلفة المستوى.
- قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف زيادة كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.
- البنية تحتية : قابلة للاستعمال حديثة وتتوافق مع المعايير الدولية تمثلت : في شبكة طرقات تقدر ب 112039 كلم (المرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا)، 36 مطار منها 16 مطار دولي، و 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري، منابئ للنفط، 31 ميناء للصيد وميناء واحد للترفيه، وتمتد السكك الحديدية على شبكة طولها 4498 كلم، كما تتوفر على مترو واحد بطول 5.9 كلم مع ثلاث امتدادات بطول 4.9 كم في طور الانجاز، و 3 ترامواي في المدن الكبرى (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017)
- السوق : بالنسبة للجزائر يقدر عدد السكان ب 40.606.053 مليون نسمة ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3895 دولار لسنة 2017، فالمقياس الأول يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق واحتمالاته المستقبلية، أما المؤشر الثاني يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري،

ب- الاستقرار السياسي : تميزت الأوضاع الأمنية في الجزائر في السنوات الأخيرة بالاستقرار، كما أنها لم تتأثر بظاهرة ثورات الربيع العربي التي عرفتها بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة.

إن كل هذه المؤهلات الاقتصادية والسياسية تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار، والتي تعمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي.

2.4 تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

عرفت وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ارتفاعا متناميا من سنة لأخرى وهذا ما يوضحه الجدول رقم (03)

الجدول رقم (03) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر ضمن مجموعة الدول العربية خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	12,81	14,19	5,06	1,13	8,80	7,15	8,83	9,49	10,82	8,80	8,99
البحرين	2,91	0,91	2,64	0,26	0,16	0,10	1,55	3,73	1,52	-0,80	0,28
تونس	3,31	1,62	2,76	1,69	1,51	1,15	1,60	1,12	1,06	1,00	0,96
الجزائر	1,89	1,74	2,63	2,75	2,30	2,58	1,50	1,68	1,51	-0,58	1,55
السعودية	18,29	24,32	39,46	36,46	29,23	16,31	12,18	8,86	8,01	8,14	7,45
قطر	3,50	4,70	3,78	8,12	4,67	0,94	0,40	-0,84	1,04	1,07	0,77
مصر	10,04	11,58	9,49	6,71	6,39	-0,48	6,03	4,26	4,61	6,93	8,11
المغرب	2,45	2,80	2,49	1,95	1,57	2,57	2,73	3,30	3,56	3,25	2,32
الإجمالي العربي	69,89	80,15	88,16	78,29	69,95	44,25	50,59	38,97	31,01	24,58	30,80

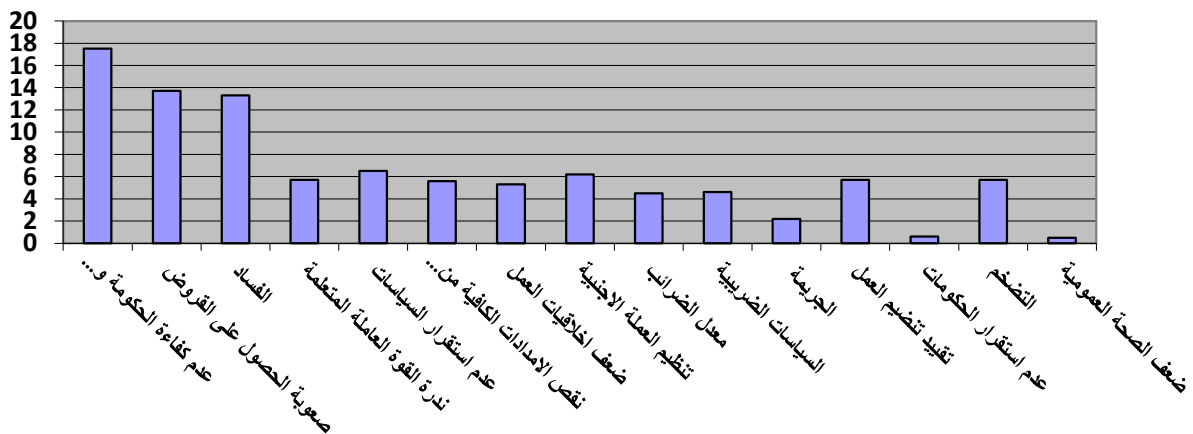
المصدر : الانكتادا: تقرير الاستثمار في العالم 2017

تصدرت السعودية قائمة البلدان الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي، تلتها في ذلك الإمارات العربية المتحدة. وابتداء من سنة 2009 نلاحظ انخفاض في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مجموعة الدول العربية ويعود السبب في ذلك إلى تواصل نتائج الأزمة العالمية في التأثير على الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية التي ميزت بعض الدول العربية في هذه الفترة

بينما حصيلة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد شحيحة مقارنة بدول الجوار تونس والمغرب حيث خلال السنوات ما بين (2008-2011) لم يتجاوز في المتوسط 2.5 مليون دولار ثم بدا في التراجع منذ سنة 2012 ليعرف تدفق سلبى قدره (-0.58) مليا ردولار سنة 2015 وهو ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية نتيجة ما تتميز به من بيروقراطية إدارية وعدم وضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة وكثرة وتعدد الإجراءات التي تواجه المستثمر منذ بداية إنشائه لمشروعه، فضلا عن المخاوف التي خلفتها فرض قاعدة الاستثمار 51/49 في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، كما ساهم غياب الاستثمار في المجال الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2015)

4.2 معوقات مناخ الاستثمار في الجزائر: حسب الدراسة التي قام بها المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2016 والتي ضمنها في تقريره "تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016" أظهر أهم العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين عند الاستثمار في الجزائر. والشكل الموالي يظهر نتائج هذه الدراسة:

الشكل رقم (01): أهم عوائق الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي



Source: Worled Economic Forum: The global competitiveness report 2016-2017, p96

حدد التقرير الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تواجه تدفق رأس المال العالمي في شكل استثمار مباشر أو شراكة، فقد حدد رجال الأعمال عدم كفاءة الحكومة والبيروقراطية على رأس قائمة العراقيل بواقع نسبة (17.5%) ثم الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك بنسبة (13.7%)، ثم الفساد في المرتبة الثالثة، ثم عدم استقرار السياسات في المرتبة الرابعة. يلاحظ من هذا أن أغلب العراقيل التي يعاني منها مناخ الاستثمار في الجزائر لها علاقة بالمؤسسات، وبهذا يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن الخلل الذي يعتري مناخ الاستثمار في الجزائر ليس راجع لافتقار الجزائر للمقومات الاقتصادية بقدر ما هو راجع لوجود خلل في نوعية المؤسسات.

4.4 مكانة الجزائر في مختلف مؤشرات البيئة المؤسسية

يعطي المستثمر أهمية كبيرة لترتيب الدولة المستهدفة في مختلف المؤشرات التي تقيس جودة مناخ الاستثمار وخاصة المؤشرات التي تقيس جودة البيئة المؤسسية، وقد أدركت الجزائر أهمية هذه النقطة فعملت على إعطاء أهمية كبيرة لعملية تحليل وتقييم البيئة المؤسسية من خلال تخفيض القيود والعراقيل وكل ما من شأنه تسهيل ممارسة الأعمال وتخفيض التكاليف المتعلقة بممارسة الأعمال. لكن واقع ترتيب الجزائر في مختلف هذه المؤشرات يبين أنها مازالت بعيدة عن المعدلات العالمية، ولذلك فهي مطالبة بتبني إصلاحات أعمق لتحسين جودة مؤسساتها.

- مكانة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017

يبين الجدول أدناه ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية:

الجدول رقم (04) مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية سنة 2017

13	الجزائر	البحرين	مصر	المغرب	قطر	السعودية	تونس	الإمارات
الترتيب عالميا	172	50	139	86	29	98	99	10
الترتيب محليا	14	4	11	7	2	9	10	1
نسبة المؤشر	44.7	67.7	53.4	61.9	72.6	59.6	58.9	77.6
حقوق الملكية	27.8	62.1	32.7	53.8	70.3	53.1	49.4	76.3
الفعالية التشريعية	35.2	55.1	52.5	44.3	59.8	60.2	41.7	83.4
نزاهة الدولة	29.0	51.8	32.2	41.3	71.6	49.9	36.8	77.3
العبء الضريبي	81.1	99.9	84.2	70.5	99.6	99.7	73.0	98.4
اتفاق الحكومة	45.9	66.4	65.1	70.5	60.2	52.0	75.5	70.9
الصحة المالية	19.2	6.5	1.2	60.6	95.4	19.7	61.6	99.0
حرية ممارسة الأعمال	68.1	75.5	71.5	69.6	71.3	74.0	81.4	79.9
الاجور واسعار العمل	48.7	76.5	51.5	36.0	65.4	64.8	52.9	81.1
القطاع المصرفي	69.9	79.9	69.6	82.3	75.0	73.8	77.2	80.2
حرية التجارة	63.5	83.4	70.9	79.4	83.3	78.2	82.1	84.3
حرية الاستثمار	25	75	60	65	60	40	45	40
الحرية المالية	30	80	50	70	60	50	30	60

المصدر: بيت الحرية احصائيات 2017

اظهر مؤشر الحرية الاقتصادية ترتيب سلبى للجزائر في هذا المؤشر إذ احتلت الجزائر المرتبة 172 عالميا بحصولها على (44.7) نقطة مئوية مما يؤهلها إلى التصنيف في درجة الحرية الاقتصادية معدومة.

أما ترتيبها ضمن دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط فقد احتلت المرتبة 14، بينما احتلت الإمارات المرتبة الأولى في هذه المجموعة بحصولها على 77.6 نقطة مئوية أي في درجة حرية شبه كاملة، وبالرجوع لجدول تدفقات الاستثمار الأجنبي نلاحظ أن الإمارات العربية المتحدة قد حصلت على حصة الأسد من هذه التدفقات الموجهة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال سنة 2017 حيث حصلت على 8.99 مليار دولار أمريكي، وهذا الأمر يمكن أن يكون له دلالة على مدى تأثير جودة

- المؤسسات على استقطاب الاستثمار الأجنبي، نحن لا نغفل بقية العوامل التي تكون قد ساهمت في أن تكون الإمارات وجهة مفضلة للمستثمر الأجنبي، لكننا نقول أن البيئة المؤسسية تعتبر أحد هذه العوامل المهمة.
- وبملاحظة المتغيرات الفرعية المتمثلة في حقوق الملكية، الفعالية التشريعية، نزاهة الدولة، حرية الاستثمار، والحرية المالية، نجدها قد لعبت دورا سلبيا في ترتيب الجزائر في هذا المؤشر حيث أنها سجلت أقل من 50 نقطة مئوية
- فبالنسبة لحقوق الملكية على 27.8 نقطة مئوية ويرجع السبب للفترة الزمنية الطويلة لتنفيذ العقود وتسوية النزاعات بالإضافة، إلى عدم فعالية النظام القضائي في تطبيق الأحكام والقوانين المتعلقة بحماية الممتلكات وبالأخص حماية الملكية الخاصة من إجراءات نزع الملكية وعدم توفير نظام تعويض عادل ومنصف.
 - الفعالية التشريعية 35.2 نقطة مؤية بالتصنيف في درجة حرية اقتصادية ضعيفة نتيجة مجموعة القيود والعراقيل الإدارية المتعلقة بتوفير متطلبات الترخيص لمزاولة الأعمال، والتقليل من الوقت المستهلك في ذلك بالإضافة لارتفاع تكاليف الأعمال غير المبررة (الرشوة)
 - حرية الاستثمار بواقع 25 نقطة مئوية نتيجة وجود قيود على الملكية الأجنبية لمشروعات الأعمال وخاصة الإجراءات المعقدة في اكتساب الأوعية العقارية، وضعف التمويل بالنسبة للاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية.
 - الصحة المالية 19.2 نقطة مؤية نتيجة امتلاك الدولة بشكل مطلق للبنوك والمؤسسات المالية وتعقيد الإجراءات في منح القروض للقطاع الخاص.
 - العبء الضريبي للدولة على (81.1) يعتبر أقوى المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية بتصنيفه في درجة حرية اقتصادية شبه كاملة ويعود هذا إلى التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدولة على شكل تخفيضات وإعفاءات جبائية وضريبية لأجل استقطاب أكبر حجم من الاستثمارات.
 - مكانة الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال : تشير بيانات بيئة أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي لبيان مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات الإدارية والمؤسسية لمختلف الدول المتعلقة ببيئة الأعمال، إلى أن الجزائر ملزمة ببذل المزيد من الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتقليل من التكاليف والأعباء لأداء الأعمال، وذلك لتحسين بيئة الاستثمار بها، لأن كل البيانات المتعلقة ببيئة الأعمال في الجزائر تشير إلى بعدها عن المعدلات العالمية والإقليمية. وهذا ما تؤكدته مؤشرات قياس بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي لسنة 2017 في الجدول الموالي .

الجدول رقم (05): ترتيب الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2017

الدول	المؤشر العام لبيئة الأعمال 2017	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انفاذ العقود	اغلاق المشروع
السعودية	92	13	5	4	2	5	2	8	14	8	18
البحرين	66	4	7	9	3	8	9	3	6	10	5
قطر	83	5	3	6	4	11	19	2	7	12	9
الإمارات	21	3	1	1	1	2	1	1	8	1	2
تونس	88	7	12	3	11	6	10	17	9	6	1
مصر	128	9	9	11	15	3	5	20	16	18	8
المغرب	69	2	2	7	9	7	4	6	4	3	11
الجزائر	166	15	16	15	18	16	17	19	19	9	3

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2017/مجموعة البنك الدولي متوفرة على الموقع الشبكي www.doingbusiness.org

نلاحظ من قراءة الجدول أن ترتيب الجزائر في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال أنها احتلت المرتبة 166 من مجموع 190 دولة لسنة 2017، متراجعة بذلك عن المرتبة التي احتلتها سنة 2016 أين احتلت المرتبة 156 من مجموع 190 دولة شملها الترتيب. يقرأ المستثمر الذي يريد أن يستثمر في الجزائر مثلاً هذا الجدول كما يلي: أتوقع لتأسيس شركة جديدة في الجزائر القيام 15 إجراء مقابل 07 إجراءات في تونس و 02 إجراء في المغرب، أما الحصول على رخصة بناء فتتطلب 16 إجراء في الجزائر مقابل 12 إجراء في تونس و 2 إجراء في المغرب، ويتطلب الربط بالكهرباء 15 إجراء و 180 يوماً و 1330.4% من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام. أما عدد الضرائب الإلزامية المدفوعة فيبلغ 27 ضريبة ورسم ويتطلب تخصيص 265 ساعة للقيام بذلك وتعادل قيمتها الإجمالية 65.6% من الدخل الإجمالي.

تظل الجزائر، حسب هذا التقرير من الوجهات الصعبة، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلاً عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبات بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، إلى حد يشبه القيام بالمشاريع الاستثمارية في الجزائر بمسار المقاتل. مما انعكس سلباً على التدفقات المالية وجعل الاستثمار متواضعاً خارج نطاق المحروقات، حيث لم تتعد فعلياً خلال السنوات الثلاث الماضية سقف 2 مليار دولار.

- مكانة الجزائر في مؤشر الحوكمة: يبين الجدول أدناه مكانة الجزائر في مؤشر الحوكمة خلال الفترة (2006-2016)

الجدول رقم (06) مكانة الجزائر في مؤشر الحوكمة سنوات من (2006-2016)						
المؤشرات السنوات	الصوت والمساءلة VA	الاستقرار السياسي وغياب العنف PS	فعالية الحكومة GE	الاطر التنظيمية RQ	حكم القانون RL	مكافحة الفساد CC
2006	-0.92	-1.13	-0.47	-0.57	-0.71	-0.52
2007	-0.98	-1.15	-0.57	-0.62	-0.77	-0.56
2008	-0.98	-1.09	-0.63	-0.79	-0.74	-0.59
2009	-1.04	-1.20	-0.58	-1.07	-0.79	-0.58
2010	-1.02	-1.26	-0.48	-1.17	-0.78	-0.52
2011	-1.00	-1.36	-0.56	-1.19	-0.81	-0.54
2012	-0.91	-1.33	-0.53	-1.28	-0.77	-0.50
2013	-0.89	-1.20	-0.53	-1.17	-0.69	-0.47
2014	-0.82	-1.19	-0.48	-1.28	-0.77	-0.60
2015	-0.84	-1.09	-0.50	-1.17	-0.87	-0.66
2016	-0.88	-1.14	-0.54	-1.17	-0.85	-0.69

المصدر: مؤشرات كوفمان، مأخوذة من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي تحديث 2017

من خلال تفحص البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن خلال السنوات من 2006 إلى 2016 نلاحظ أن نظرة المؤسسات والمنظمات الدولية للجزائر هي نظرة سلبية وصنفت الجزائر على أنها ذات أداء ضعيف أو في أحسن الأحوال هي في وضعية متوسطة، وعلى الرغم من التحفظات التي يمكن أن نضعها على هذه البيانات والتي لا تبرز مستوى الجهود المبذولة رسمياً لتحسين هذه الصور، فإننا يمكن أن نؤكد أن نشر مثل هذه البيانات كان له التأثير المباشر على إحجام عدد كبير من المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر وتفضيل البلدان الأخرى ذات الدرجات الجيدة..

5. خاتمة:

خلصت الدراسة في جانبها النظري إلى أن نوعية المؤسسات في البلد المضيف تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في جاذبية الدولة للاستثمار وهو الشيء الذي أكدته تجارب سابقة عديدة لدول العالم، وما تعتبره المؤسسات المالية والتنموية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول خاصة النامية منها على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

والجانب التطبيقي أظهر أنه بالرغم مما تتوفر الجزائر عليه من مقومات طبيعية ومؤشرات اقتصادية كلية مستقرة نسبيا، وبرغم التسهيلات والحوافز التي تضمنتها مختلف تشريعات الاستثمار في الجزائر، إلا أن درجة الجاذبية ومن ورائها حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي يبقى بعيدا عن الإمكانات الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني مما يفسر أن هناك عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية تقف وراء تواضع حصتها العالمية من الاستثمارات الأجنبية. تعتبر نوعية المؤسسات من بين العوامل المفسرة لعدم قدرة الجزائر على أن تكون من الوجهات المفضلة لمستثمر الأجنبي لحط الرحال بها، حيث أظهرت مختلف المؤشرات الدولية التي تقيس جودة البيئة المؤسسية أن أداء الجزائر جاء متواضعا جدا في أغلب هذه المؤشرات مما كان له اثر كبير على نظرة المستثمر الأجنبي للجزائر كوجهة ملائمة للاستثمار.

إذا وبناء على النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة، يمكن تقديم المقترحات التالية:

6. الاقتراحات :

- إصلاح النظام القضائي وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات.
- على السياسات الحكومية أن تأخذ في اعتبارها تحسين البيئة المؤسسية من خلال السياسات الحكومية التي تؤسس هيكلًا قانونيًا يوفر تنفيذ منصف للعقود والمنازعات القضائية وسيادة القانون بعيدا عن أي تدخلات،
- حماية حقوق الملكية من كل أشكال الاعتداء وخاصة، الاستيلاء، المصادرة، التأميم،
- العمل على محاربة الفساد الذي أصبح معضلة تنخر الاقتصاد الوطني. وهذا ما يمكن الإشارة إليه بضرورة وجود مؤسسات ذات نوعية جيدة قوية وفعالة.

7- المراجع باللغة العربية

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة. (2005). تقرير الاستثمار العالمي سنة 2005.
- احمد الكواز. (2009). أهم مقومات استراتيجية التنمية للقرن الحادي والعشرون. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2016). مناخ الاستثمار في الدول العربية. 47. الكويت.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2017). تاريخ الاسترداد 19 جانفي، 2018، من <http://www.andi.dz/index.php/ar>
- بن حسين ناجي. (2009). دور العوامل المؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجسين مناخ الاستثمار-أشارة الى حالة الجزائر-. *المجلة العلمية التجارة والتمويل* (العدد 2)، 7.
- جون سولفيان. (2004). *الاستثمار الاجنبي المباشر*. واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- حازم الببلاوي. (2007). المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية. تأليف صندوق النقد العربي، *الإصلاح السياسي وادارة الحكم* (صفحة 252). ابوظبي: صندوق النقد العربي.
- زينب حسن عوض. (2004). *الاقتصاد الدولي*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- ضمان الاستثمار. (اكتوبر، 2010). تاريخ الاسترداد 17 نوفمبر، 2017، من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: <http://dhaman.net/ar>
- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2015). *التقرير العالمي للاستثمار-جنسية المستثمر تحديات -*. تقرير سنوي.

8- المراجع باللغة الأجنبية:

- Abou-khalef. (2007). *Foreign direct investment in developing countries ,an analysis of the déterminants,impact policies and organization with specific referance to the case of Egypt*. UK: University of strathelyd Glasgow.
- Alexander, J. s. (2014, August). Foreing investement ,the rule of low and the new institutionalisme :Explaining FDI in developin world. *the Annual metting of the Amirican politicol science Association* , 20-31.
- Byung-Hwalee. (2002). *L'IDE des payes en développement: un vecteur d'échange et de croissance*. Paris: OCDE.
- Edison, H. (2003, juillet). Qualité Des institution et Résultats Economiques. *Revue Finances et Développement* , 35.
- Hussain Gulzar Rammal,Ralf Zurbruegg. (2006). the impacte of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN Markets. *international Business Review* , 15 (4/03).
- louis, T. J. (1996). Quelle est la vrais taille de marchés. *MOCI* (1215).
- North, D. (1991). institutions. *Journal of Economic perspective* , 5 (1).
- Rahim, Q. (2007). Economic Freedom and Foreign direct investment in East Asia. *Journal of the Asia Pacific Economie* , 12 (3), 329-344.
- Rodrik, D. (1999, November). Institutions for hight quality Growth:What they are and how to Acuire them. *international Monetary conference on Second Generation Reforms* , 8-9.
- Sancher-Robles, B.-C. M. (2002). Foreign Direct Investement ,Economic Freedom and growth:New Evidence from latin-America. *Economics working paper* .
- Silvio Borner, F. B. (2004). *L'efficience institutionnelle et ses Determinants*. OCDE.